CADI
المركز الافريقي للتنمية والاستثمار
Center for Africa Development & Investment
النشرة الشهرية
لأفريقيا
النسخة الافتتاحية

نبذة عن المركز الأفريقي للتنمية والاستثمار

يتمتع المركز الإفريقي للتنمية والاستثمار (CADI) بمكانة متميزة كمنظمة مصممة خصيصاً لتعزيز التحول الاقتصادي والدعوة إلى سياسات التنمية الشاملة داخل القارة الأفريقية. ومما لا شك فيه أن تفانيه في رعاية التحولات الإستراتيجية الإقليمية والوطنية والسياسات عبر البلاد إنما يبرهن على دوره الحاسم في الجهود المتواصلة نحو النمو الاقتصادي المستدام والتحول الاجتماعي والاقتصادي في أفريقيا.

يركز المركز الأفريقي للتنمية والاستثمار على محورين أساسيّن، هما تعزيز التحول الاقتصادي الهيكلي والدعوة إلى التنمية الشاملة والمستدامة. وقد شرع المركز في هذه المهمة من خلال تعزيز قدرة الحكومات الأفريقية والقطاع الخاص على صياغة وتقييم مبادرات سياسات التنمية الملائمة لكل دولة. ومع التركيز على المراجعات المنهجية وتطوير أطر السياسات القارية والإقليمية والوطنية، والاستراتيجيات القطاعية والمشتركة بين القطاعات، يُعد المركز الأفريقي للتنمية والاستثمار مؤسسة على مفترق طرق صياغة السياسات وتنفيذها.

وهكذا، يجسد المركز الأفريقي للتنمية والاستثمار (CADI) إمكانية التغيير التحويلي في المشهد الاقتصادي الأفريقي. فمن خلال تعزيز الشراكات الاستراتيجية، وتعزيز إمكانات صنع السياسات، وتشجيع الحلول المحلية للتحديات المحلية، يعزز المركز الأفريقي للتنمية والاستثمار مكانته كمحفز لا مثيل له للتحول الاقتصادي المستدام في أفريقيا.

الأساس المنطقي:

في هذا العصر الذي يتسم بانتشار المعلومات بشكل غير مسبوق، يعد تنمية الفهم الدقيق للمناطق العالمية أمراً بالغ الأهمية. وهذا التأكيد وثيق الصلة بشكل خاص بإفريقيا، لا سيما وأنها منطقة كثيرا ما يتم تهميشها أو تصويرها بشكل غير دقيق في السرديات التقليدية. وغالباً ما يتخلل محتوى مختلف المنصات الإعلامية المتعلقة بأفريقيا خطابات تتمحور حول الصراع ومزاعم غير واقعية، مما يؤدي إلى المبالغة في تبسيط وتشويه الحقائق المتعددة الأوجه للثقافات والمجتمعات والسياسات المتمايزة في إفريقيا

يجري إعداد نشرة المركز الأفريقي للتنمية والاستثمار الشهرية لأفريقيا بدقة شديدة، بما يتوافق مع البنية الشاملة القائمة على ثلاثة مواضيع أساسية. وهذه الموضوعات الثلاث ليست جامدة ولكنها تمتلك سيولة، مما يعكس ديناميكية الأخبار والأحداث الناشئة، ويدل على استجابة مدروسة لنسيج الأحداث الأرضية المتغير باستمرار. والواقع أن هذا الثالوث المنهجي يؤطر تركيز وأساس المحتوى في الركائز الثلاث للتنمية والاستثمار والجغرافيا السياسية والسلام والأمن؛ إذ يشكل كل منها موضوعاً مترابطاً ولكنه متميز من حيث أنه يسلط الضوء على جانب من جوانب السردية الأفريقية متعددة الأبعاد، مما يخلق خطاباً شاملاً ومتماسكاً في نشرة مركز التنمية والاستثمار الشهرية لأفريقيا.

واستجابةً لهذه البيئة الإعلامية الحالية، تبرز نشرة مركز التنمية والاستثمار الشهرية لأفريقيا واسعة المعرفة ومتبصرة في تحليل الشؤون الأفريقية تهدف هذه النشرة إلى نسج وجهات النظر الأفريقية في الحوارات الدولية، وتطمح إلى تنوير صناع السياسات وقادة الرأي والصحفيين والجمهور من خلال تقديم موجز تفصيلي للقضايا الأفريقية المحورية. وفي حين أن هذه النشرة تمتنع عن التأكيد على النقل الاحتكاري لوجهات النظر الأفريقية، فإنها لا تتزعزع في التزامها بتقديم محتوى يتسم بالأصالة والدقة الفكرية وسهولة الوصول إليه.

وتركز النشرة، التي يديرها كادر متخصص من خبراء الصناعة ومحللي السياسات، على تجاوز القصص الإخبارية القصيرة والمثيرة في كثير من الأحيان والتي تهيمن على العناوين الرئيسية. ومن خلال دمج الرؤى الموثقة حول الآثار المتعددة، فإنها تهدف إلى توضيح الإمكانات التحويلية للأحداث الجارية في مسار أفريقيا المستقبلي. إن دور نشرة مركز التنمية والاستثمار الشهرية لأفريقيا، في جوهره، يتجاوز أكثر من مجرد تقديم معلومات إلى التعامل بشكل نقدي مع السرديات وتشكيل الخطاب حول ما تنبئ به الأخبار الأفريقية اليوم لأفريقيا الغد..

التنمية والاستثمار

يستكشف هذا الشرح التفصيلي التعقيدات المعقدة الكامنة وراء التقدم الاجتماعي والاقتصادي في أفريقيا وتدفق رأس المال الأجنبي. ويسعى إلى تسليط الضوء على التفاعل المتبادل بين التنمية الشاملة والاستثمارات المالية الخارجية، وهي علاقة معقدة أساسية لفهم التحول الاقتصادي المستمر في القارة.

يغطي هذا البحث كلا من الاتجاهات النظامية على المستوى الكلي والظواهر المحلية على المستوى الجزئي، ويقدم تقييماً تحليلياً دقيقاً للمشهد الاقتصادي. وهو يكشف عن الديناميات النظامية الأكثر أهمية بينما يقوم في نفس الوقت بتشريح تفاصيل الأحداث الاقتصادية الإقليمية، مما يوفر نظرة تفصيلية للتقدم الاقتصادي في القارة.

يتضمن الجانب الفريد لهذا البحث إلقاء الضوء على السرديات المزدهرة التي تساهم بشكل إيجابي في التقدم الاقتصادي في أفريقيا. وتمثل هذه السرديات، التي غالباً ما يتم التغاضي عنها، جوانب مشرقة من النمو والنجاح، مما يساعد على إعادة تشكيل وجهات النظر التقليدية لمسيرة أفريقيا المالية. وبالتالي، فإن هذا الاستكشاف بجوانبه المتعددة يقدم فهماً شاملاً للعلاقة المعقدة بين تدفق رأس المال الأجنبي والتقدم الاجتماعي والاقتصادي في أفريقيا، ويعزز تداول الأخبار الإيجابية الأقل تداولاً والتي تساهم في تعزيز السردية الاقتصادي للقارة. وهذا النهج يثري في نهاية المطاف فهمنا للمشهد الاجتماعي والاقتصادي المتنوع للقارة الأفريقية.

نيجيريا:
ستارلينك مقابل يوتلسات

أعادت شركة يوتلسات للاتصالات الفضائية ومقرها باريس، والتي تحتل المرتبة الثالثة في العالم من حيث الإيرادات، إحياء المفاوضات مع ثاني أكبر مزود للاتصالات في نيجيريا، شركة جلوباكوم المحدودة (Glo)، المملوكة لرجل الأعمال الملياردير مايك أدينوجا. ويتمثل الهدف من هذه المفاوضات في توفير بنية تحتية متقدمة وعالية السرعة للبيانات في نيجيريا، والتي يمكن أن تعزز بشكل كبير المشهد الرقمي في المنطقة. ويأتي ذلك في أعقاب الشراكة المتوقفة التي بدأت في عام 2021، والتي خفت جذوتها منذ ذلك الحين بسبب خطط التنفيذ التي لم يتم تنفيذها.

وتجري هذه المفاوضات في سياق أوسع، يتميز بإدخال مشروع "ستارلينك" لإيلون ماسك في السوق النيجيرية بحلول فبراير من هذا العام. وتعمل الشركة الأمريكية بشكل استباقي على إقامة تحالفات مع كيانات الاتصالات الأصغر حجماً، مما يوفر للنيجيريين مجموعة تنافسية من الخدمات. تمثل المنافسة بين يوتلسات وستارلينك معركة استراتيجية للسيطرة على السوق في نيجيريا، ويمكن أن تشكل سوابق لمشاريع مماثلة في أفريقيا.

وتشير علاقات أدينوجا مع فرنسا، والتي تجلت في مشاركته في مجلس الأعمال الفرنسي النيجيري وحصوله على جائزة وسام جوقة الشرف الفرنسية المرموقة من الرئيس إيمانويل ماكرون، إلى أن شركة جلوباكوم المحدودة قد تميل إلى الدخول في شراكة مع يوتلسات. وفي حالة حدوث ذلك، فإنه سيمنح يوتلسات إمكانية الوصول إلى قاعدة مستخدمي شركة جلوباكوم المحدودة البالغ عددهم 61 مليون مشترك، وهو موطئ قدم كبير سيكون أيضاً بمثابة دليل ملموس على المزيد من التوسع. ولا شك في أن الآثار المترتبة على مثل هذه الشراكة كبيرة، لا سيما بالنسبة لشركة ستارلينك. وإذا ما نجحت يوتلسات في إبرام صفقة مع شركة جلوباكوم المحدودة، فمن المحتمل أن تعزز مكانتها في نيجيريا، مما يعوق جهود اختراق ستارلينك للسوق. وعلاوة على ذلك، يمكن أن توفر هذه الشراكة ليوتلسات موطئ قدم قوي لمواصلة توسعها في أفريقيا غير الناطقة بالفرنسية، مما قد يؤدي إلى تهميش حضور ستارلينك ونموها في القارة.

إن إمكانات أفريقيا الكامنة لمزودي الإنترنت عبر الأقمار الصناعية مثل يوتلسات و وستارلينك هائلة بلا شك. ونظراً للتحديات الكبيرة التي تواجهها القارة مع البنية التحتية الأرضية، فإن الطلب على خدمات الإنترنت عبر الأقمار الصناعية مرتفع. وعلاوة على ذلك، ومع تجاوز عدد السكان 1.3 مليار نسمة، وأغلبهم يعانون من نقص خدمات شبكات النطاق العريض الحالية، فإن الآفاق التجارية تبدو كبيرة. ومن خلال تعزيز الاتصال، يمكن لمقدمي خدمات الأقمار الصناعية هؤلاء المساهمة بشكل كبير في التحول الرقمي لأفريقيا، وهي قارة تزخر بالإمكانات. ويمكن أيضاً أن يؤدي تطوير البنية التحتية للبيانات عالية السرعة إلى إحداث تحول كبير في المشهد الرقمي الأفريقي، وتحفيز النمو الاقتصادي، وتعزيز الفرص التعليمية، وتسهيل الاندماج الاجتماعي. وبالتالي، فإن نتائج مفاوضات يوتلسات-جلو، وتداعياتها اللاحقة على موقع ستارلينك، تحمل أهمية عميقة لمستقبل الاتصال الرقمي في أفريقيا. وول ستريت جورنال

تونس وليبيا:
بيزنس فرانس تعمل على تطوير أجندة الحماية المدنية والأمن

تستغل وكالة بيزنس فرانس، وهي الوكالة الحكومية الفرنسية التي تقود التوسع الدولي للشركات الفرنسية، الفرص في تونس، وتتفاعل ببراعة مع المناخ السياسي الذي شكله تعزيز الرئيس قيس سعيد للقطاع الأمني. وكلف الرئيس وزير الداخلية كامل فكي بشراء معدات أمنية متنوعة، تشمل أنظمة المراقبة والدفاع المضادة للطائرات بدون طيار، وأنظمة الأمن السيبراني والاتصالات، والمركبات المتخصصة لقوات الأمن وعمليات مكافحة الشغب.
ومن ناحية أخرى، في ليبيا، تسعى هيئة السلامة الوطنية، وهي واحدة من الكيانات النادرة التي تحظى بالاعتراف في الشرق والغرب المنقسمين، إلى الحصول على المعدات اللازمة لقوتها العاملة التي يبلغ قوامها 17 ألف فرد، وخاصة الشاحنات المخصصة للأمن المدني. ولم يحقق العقد الثنائي السابق لعام 2019 مع شاحنات رينو، بوساطة الحكومتين الفرنسية والليبية، النتائج المتوقعة. ومع ذلك، في المرحلة الحالية، تُظهر الحكومة الفرنسية التزاماً لا يتزعزع، بدعم شركتي سلايدز (Sides) وديسوتيل (Desautel)، وهما شركتان متخصصتان في تصنيع مثل هذه المركبات، وذلك سعيّاً وراء اكتساب قوة جذب في السوق الليبية المضطربة. في حين أن عدم الاستقرار السياسي في ليبيا يمثل تحديات كبيرة، فإن النجاح في هذا المسعى سيشكل انتصاراً كبيراً لقطاع الأعمال الفرنسي، وعلى نطاق أوسع، للقطاع الصناعي الفرنسي. ويمكن للتنفيذ الناجح أن يبعث برسالة قوية إلى بقية أفريقيا حول مرونة فرنسا وقدراتها. ومن شأن ذلك أن يؤكد قدرة البلاد على تفويض المهام الحاسمة لشركاتها، وتمكينها من تقديم السلع والخدمات بفعالية، حتى في البيئات المضطربة.

تمثل هذه المشاريع آفاقاً تجارية للشركات الفرنسية وفرصاً استراتيجية لعرض قدرات فرنسا الفريدة في التعامل مع البيئة الاجتماعية والسياسية المعقدة وغير المستقرة. ومن الممكن أن يؤدي التنفيذ الناجح إلى تعزيز سمعة فرنسا كشريك يمكن الاعتماد عليه وقادر على الوفاء بالتزاماته حتى في أصعب الظروف. .

جنوب أفريقيا:
قوس الخلاص المجاني من ماكينزي

منذ مشاركتها في قضية مالية رفيعة المستوى في جنوب إفريقيا في عام 2018، قامت شركة ماكينزي آند كو، وهي شركة استشارية أمريكية مشهورة، بتعديل تركيزها التشغيلي نحو العملاء من القطاع الخاص. جاء هذا التطور في أعقاب مزاعم عن مخالفات مالية مرتبطة بالعديد من كبار المسؤولين والأفراد خلال الإدارة السابقة. وتحت قيادة رئيسها في أفريقيا، آشا ليكي، وهو مواطن كاميروني، بذلت الشركة جهوداً متضافرة لإعادة بناء علاقتها مع حكومة جنوب أفريقيا. إن التزامها بتقديم خدمات مجانية للوكالات الحكومية ضمن إطار قوي للمسؤولية الاجتماعية للشركات لهو خير دليل على هذه الجهود.
وأدت قضية 2018 إلى انكماش كبير في عمليات الشركة في جنوب أفريقيا، حيث انخفضت قوتها العاملة من حوالي 300 موظف في 2018 إلى أقل من 100 في 2019. ومع ذلك، وبفضل مشاركات القطاع الخاص الحاسمة في مجال الاتصالات والتعدين والخدمات المصرفية، زادت الشركة الاستشارية عدد موظفيها إلى أكثر من 200 مستشار.

وعلى الرغم من هذه التحسينات، تواجه سمعة الشركة تدقيقاً مستمراً. وتستمر التحقيقات التي تجريها هيئة الادعاء الوطنية (NPA)، وتحافظ الإدارة الحالية برئاسة الرئيس سيريل رامافوسا على موقف حذر تجاه الشركة. ومع ذلك، فإن المشاركة الناجحة المجانية مع وكالة حكومية مهمة يمكن أن تكون حاسمة في استعادة سمعة ماكينزي داخل القطاع العام. ومن الممكن أن تؤسس هذه الخطوة غير المسبوقة أيضاً لمبدأ معياري جديد للشركات الاستشارية في فضائح الفساد التي تتورط فيها الحكومات: فالخلاص العام يتطلب تعديلات جوهرية.

وعلى الرغم من التكاليف الباهظة المترتبة على ذلك، فإن قرار ماكينزي بالتودد إلى بريتوريا يرمز إلى أهميتها لسوق جنوب أفريقيا وربما القارة الأفريقية على نطاق أوسع. والأهم من ذلك أن هذه الخطوة تشير إلى تحول ملموس في ديناميكيات السلطة. وتظهر هذه القضية أن الشركات الأمريكية لم تعد قادرة على الإفلات من عواقب المخالفات الأفريقية. إن الإصرار على إجراء إصلاحات يسلط الضوء على التأكيد المتزايد من جانب البلدان الأفريقية على مساءلة الشركات المتعددة الجنسيات، مما يدل على النضج المرحب به لمعايير حوكمة الشركات العالمية. .

المغرب:
نشاط الأسمدة المتنامي في مجموعة أو.سي.بي

تُعد مجموعة أو.سي.بي المملوكة للحكومة المغربية، والمعرفة سابقاً باسم المكتب الشريف للفوسفاط، المنتج الأول للفوسفاط ومنتجاته المشتقة في العالم، وتتمتع بأكثر من 70٪ من احتياطيات الفوسفاط العالمية. ويُعد النمو الاستراتيجي للشركة، والذي تجلى في افتتاح مصنعها مؤخراً في كادونا بنيجيريا، بمثابة شهادة على طموحاتها لتوسيع نطاق انتشارها العالمي. وعلى الرغم من عدم وجود تأكيد رسمي، فإنها تدرس بجديه الدخول في مشاريع جديدة في توغو والسنغال وربما إنشاء منشأة إضافية في نيجيريا. بيد أن التوسع المخطط له في دير داوا، إثيوبيا، والذي كان من المقرر أن يتم في البداية في عام 2021 لإنشاء مصنع أسمدة متكامل تماماً، لا يزال في طي النسيان. .

يوفر التوسع الطموح لمجموعة «أو سي بي» في عموم أفريقيا فرصاً هائلة للشركة والقارة الأفريقية. في ضوء التعطيل الأخير لما يقرب من 40٪ من إنتاج الأسمدة في العالم بسبب الصراع الدائر في أوكرانيا، فقد برز الأمن الغذائي كمصدر قلق عالمي وشيك، لا سيما في الدول الأقل نمواً. وتتفاقم هذه المشكلة بسبب ارتفاع معدل المواليد في أفريقيا، مما يخلق أزمة محتملة في توافر الغذاء. وفي هذا السياق، تبنت مجموعة «أو سي بي» استراتيجية ذات شقين: أولاً، تهدف إلى التخفيف من النقص في إنتاج الأسمدة الناتج عن الصراع الأوكراني. ثانياً، تسعى إلى جعل الأسمدة متاحة في جميع أنحاء أفريقيا من خلال إنشاء مصانع استراتيجية تعزز التجارة داخل أفريقيا وفيما بينها.

ولا شك في أن الأمن الغذائي أمر بالغ الأهمية، لا سيما في المناطق النامية مثل أفريقيا. يشير الأمن الغذائي إلى توافر الغذاء الكافي والآمن والمغذي وإمكانية الوصول إليه واستخدامه، وهو أمر أساسي لصحة الإنسان والتنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي. وعلى هذا النحو، يمكن أن تسهم قدرة إنتاج الأسمدة المحلية بشكل كبير في اعتماد أفريقيا على نفسها وقدرتها على الصمود في وجه أزمات الأمن الغذائي وتقلباته.

ولهذا تركز مجموعة «أو سي بي» على إيجاد حل أفريقي للتحدي الأفريقي من خلال هذا النهج. وتحفز الاستفادة من مواردها الفوسفاتية تحولاً تحويلياً محتملاً نحو الاعتماد على الذات في إنتاج الأسمدة في أفريقيا. وتنطوي هذه الخطوة على آثار عميقة على القطاع الزراعي في أفريقيا والمشهد العام للأمن الغذائي في القارة، مما يؤكد أهمية الحلول المحلية في التصدي للتحديات الفريدة التي تواجهها أفريقيا.

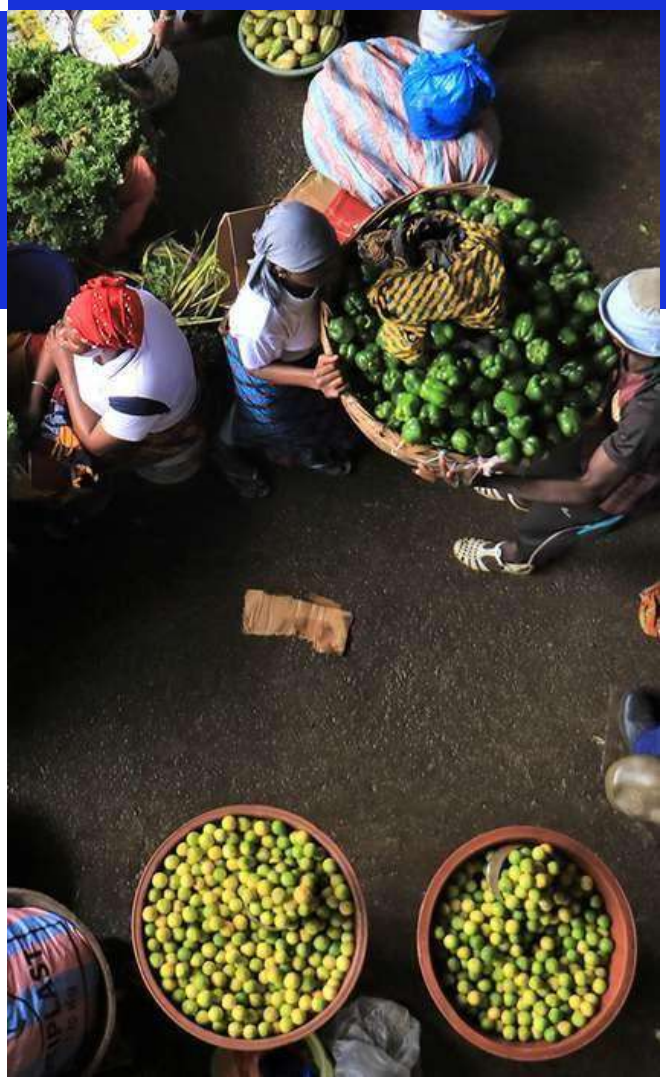

الجغرافيا السياسية

يسعى هذا التحقيق الشامل والدقيق إلى فك رموز التعقيد الجيوسياسي، وتحديد آثاره على التفاعل بين العلاقات القارية وخارج القارة. يقع هذا الموضوع على مفترق طرق الجغرافيا والعلاقات الدولية، ويقيم بشكل نقدي العلاقة بين ديناميكيات القوة والنفوذ السياسي وشبكات التحالف داخل إفريقيا وخارجها. في هذا الخطاب، تشكل الآثار المترتبة على الحركات السياسية الاستراتيجية والاتفاقات الدولية بشأن أفريقيا مجالاً حاسماً للتحليل. ونحن نستكشف كيف يمكن لهذه المناورات، التي تجري ضمن رقعة شطرنج السياسة العالمية، أن تحدث تموجات عبر المشهد الاجتماعي والسياسي للقارة، وتعيد تشكيل علاقاتها الدولية. وعلاوة على ذلك، ستضع هذه الدراسة عدسة تحليلية مركزة على مناطق مثل الساحل وحوض بحيرة تشاد والبحيرات العظمى والقرن الأفريقي بسبب أهميتها في سياق الإرهاب والاتجار بالبشر والصراع المحتمل بين البلدان.

ويسلط هذا البحث الضوء على العلاقة التي لا تنفصم بين الاعتبارات الجغرافية والمناورة السياسية، وتقييم التأثيرات القوية لهذين الخيطين المتشابكين على النسيج الجيوسياسي لأفريقيا. كما أنه يكشف عن الآثار المترتبة على الاتفاقيات الدولية وآثارها الاستراتيجية، ويقدم رؤية بانورامية لموقع أفريقيا في المسرح السياسي العالمي المتطور. وفي هذا السرد التحليلي، يتم إبراز الروابط المعقدة بين الجغرافيا والسلطة السياسية والتحالفات الدولية، مما يكشف عن دورها الجماعي في تحديد المكانة الجيوسياسية لأفريقيا وتشكيل مصيرها في الرقص المعقد للسياسة العالمية.

السودان:
الصراع الحالي

ينبع الوضع الحالي في السودان، المتورط حالياً في نزاع مسلح على مستوى البلاد، من صراع حميم على السلطة بين القوات المسلحة السودانية بقيادة الجنرال عبد الفتاح البرهان وقوات الدعم السريع بقيادة محمد حمدان دقلو.
ويمكن إرجاع جذور هذا الصراع إلى تطور ديناميكيات السلطة في حقبة ما بعد البشير. وقد تم تعزيز قوات الدعم السريع من قبل قيادة محمد حمدان دقلو، المعروف باسم حميدتي. وبمرور الوقت، ازدهرت قوات الدعم السريع لتصبح قوة مقاتلة هائلة، تنافس القوات المسلحة السودانية القائمة من حيث القوة والأعداد. ولم يؤد هذا الارتفاع الدراماتيكي إلا إلى تأجيج التنافس المحتدم بين الهيئتين العسكريتين.

ولا يمكن المبالغة في تقدير الحالة الراهنة المضطربة التي يعيشها السودان، والتي تتسم بالمعاناة الإنسانية والفوضى السياسية، لا سيما وأن هذا الصراع تسبب في معاناة كبيرة بين السكان المدنيين. وتشير التقديرات إلى أنه من المتوقع أن يرتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد بمقدار مليونين إلى 2.5 مليون إلى 19 مليون شخص في جميع أنحاء السودان خلال الأشهر الثلاثة إلى الستة المقبلة إذا ما بقي هذا الصراع محتدماً. وقال مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) يوم الأحد في تقرير جديد يكشف حجم الكارثة، إن ما يقرب من 1.4 مليون شخص نزحوا في السودان حتى الآن منذ اندلاع الصراع بين الجنراليّن المتنافسيّن في أبريل. وقد أثار هذا اهتماماً دولياً كبيراً. ومن أبرز هذه التدخلات "عملية مفاوضات جدة"، التي تقودها الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، والتي تهدف في المقام الأول إلى تنفيذ وقف إطلاق النار وإنشاء ممرات إنسانية آمنة لتدفق المساعدات إلى النازحين ومغادرتهم. ومع ذلك، لم تؤت هذه الطموحات ثمارها بعد، حيث تواجه عقبات كبيرة، أبرزها انسحاب القوات المسلحة السودانية رسمياً من المفاوضات، مما يكشف عن التحديات الصارخة في التعامل مع الفصائل المتحاربة.

وإلى جانب عملية جدة، أطلقت دول أخرى دعوات لعقد مفاوضات موازية. ومع ذلك، فقد أضافت هذه المحاولات الدبلوماسية عن غير قصد طبقات من التعقيد إلى البيئة السياسية الحالية، وكانت نتائجها تصادمية بدلاً من تحقيق نتائج مواتية، مما خلق سيناريو دبلوماسي معقد يعوق التقدم عن غير قصد. وهذا يدفعنا إلى القول بأن التدخلات الدولية المتنافسة، وإن كانت حسنة النية، تحتاج إلى مزيد من الاتساق والتنسيق، خاصة وأن غياب آلية تفاوض موحدة أدى إلى بذل جهود زائدة عن الحاجة واستراتيجيات متضاربة، مما يؤدي ذلك إلى إضعاف فعالية كل مبادرة، وخلق البلبلة، وتقليل احتمالية تحقيق الهدف المنشود للسلام.

وفي الوقت نفسه، عقدت المؤسسات الأفريقية بقيادة الاتحاد الأفريقي مجلس السلام والأمن على مستوى رؤساء الدول واعتمدت خارطة طريق بآليتين متميزتين ؛ آلية تنسيق موسعة تتألف من الدول الخمس، والدول الثلاث، والرباعية، والترويكا، والاتحاد الأوروبي، وجامعة الدول العربية، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والدول المجاورة - على أساس مبدأ "الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية". كما اعتمد هذا الاجتماع خارطة طريق من 6 نقاط لتحقيق نهاية للصراع، ومعالجة الأزمة الإنسانية، والشروع في عملية سياسية لمواجهة تحديات استعادة الانتقال وتمهيد الطريق لحكم ديمقراطي.

ومن الضروري تبسيط عملية التفاوض في ظل هذا الوضع المتدهور بسرعة . وهكذا فإن الضرورة الملحة لهذا الوضع المتأزم تتطلب اتباع نهج موحد، مع إعطاء الأولوية لرفاهية الشعب السوداني على التطلعات السياسية المتنافسة. وتتزايد أهمية الدعوة إلى التوصل إلى حل فوري في ظل الموقع الجغرافي للسودان والذي يزيد من خطر امتداد الصراع إلى البلدان المجاورة.
ونظراً للديناميات الاجتماعية والسياسية المشتركة والفهم الأعمق للتعقيدات المحلية، فمن المحتمل أن يكون للمؤسسات والدول الأفريقية تأثير كبير في تسهيل التوصل إلى حل منهي للنزاع في السودان. ومع ذلك، لا يمكن تسخير هذه الإمكانية إلا من خلال إطار تفاوضي موحد، يجمع الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية تحت مظلة واحدة. وهذا يتطلب من القادة السودانيين تنحية الطموحات الشخصية جانباً لإعطاء الأولوية للمصلحة الوطنية، والتأكيد على ضرورة الحوار والتسوية والرؤية المشتركة لسودان ينعم بالسلام.

تمثل الحرب الأهلية السودانية تحدياً هائلاً يتطلب اهتماماً دولياً فورياً. ولابد من دفع الفصائل المختلفة داخل السودان إلى المشاركة في عملية السلام التي تؤكد على رفاهية الشعب السوداني. وتضطلع الجهات الفاعلة الدولية، ولا سيما المؤسسات الأفريقية، بدور محوري في تيسير هذه العملية. وتتوقف فعاليتها على العمل المنسق تحت مظلة مشتركة، باعتباره النهج الاستراتيجي القادر على إخماد جذوة الصراع السوداني، وبالتالي تمهيد الطريق نحو السودان ينعم بالسلام والازدهار.

ليبيا:
الإطاحة برئيس الوزراء فتحي باشاغا، مصلحة إقليمية وجيوسياسية

بدأت الأزمة الليبية الحالية بانتفاضة من أجل الديمقراطية انتهت بتدخل حلف شمال الأطلسي، وأدت هذه الانتفاضة إلى الفوضى في أعقاب مقتل الزعيم السابق معمر القذافي في أكتوبر 2011. وسلمت الحكومة الانتقالية في ليبيا السلطة إلى المؤتمر الوطني العام. في يوليو 2012، والتي واجهت العديد من التحديات في ظل الحرب بين مختلف الجماعات المتمردة. وفي مايو 2014، أطلق اللواء حفتر عملية الكرامة، وهي حملة للجيش الوطني الليبي لمهاجمة الجماعات الإسلامية المسلحة في جميع أنحاء شرق ليبيا، بما في ذلك بنغازي. ومنذ ذلك الحين، واجهت حكومة الوفاق الوطني عقبات كبيرة.
فمع نزوح أكثر من 217,000 ليبي داخلياً، بات حوالي 1.3 مليون شخص بحاجة إلى مساعدات إنسانية في ليبيا بعدما حوّل الصراع البلاد من دولة مزدهرة إلى مجتمع بلا هوية قومية.
صوّت برلمان شرق ليبيا، على إيقاف رئيس الوزراء المعين فتحي باشاغا، وتكليف وزير المالية أسامة حمادة بمهامه. وجاء الإعلان عن ذلك امن خلال لمتحدث باسم البرلمان عبد الله بلحق. وكان باشاغا منافساً قوياً للدبيبة، رئيس وزراء حكومة الوحدة الوطنية المعترف بها من قبل الأمم المتحدة. ويعني هذا التطور أن مستقبل انتخابات 2023 المرتقبة أصبح على المحك، بل وقد يواجه نفس مصير انتخابات 2021 الفاشلة.

استمرت المواجهة بين باشاغا ومنافسه لعدة أشهر، حيث اصطف الفصيل الشرقي القوي في ليبيا، والذي يدعمه المشير العسكري خليفة حفتر، خلف الأول بينما عارضته القطاعات العديدة التي تسيطر على طرابلس وبقية الشمال الغربي. تمثلت نقطة الخلاف الرئيسية في حقل النفط والغاز الكبير في ليبيا، خاصة في المناطق التي يسيطر عليها المشير خليفة حفتر وجيشه الوطني الليبي.
فيما تدعم العديد من المصالح الإقليمية المتنافسة جانباً أو آخر من الانقسام الليبي. وقد أدى هذا التفاعل بين المصالح الجيوسياسية الإقليمية والعالمية والوطنية إلى خلق مزيج سام من التعنت والمواقف غير القابلة للتوفيق، حيث تشكل المناطق الغنية بالنفط الجائزة التي يتنافسون عليها. وهكذا يبدو أن الفصائل مستعدة للتخلي عن الكثير مقابل القليل جداً. الجزيرة، أسوشيتد برس، سي إن إن، رويترز، صوت أمريكا

السلم والأمن

يبحث هذا المكون البحثي بدقة في الديناميات المعقدة التي تتشابك مع السلام المحلي والتوازن الإقليمي والأمن الدولي في سياق أفريقيا. وهو يقدم تحليلاً دقيقاً لإدارة الصراعات والتدابير الوقائية، والاستراتيجيات المصممة لتعزيز السلام الدائم، ودراسة شاملة للتهديدات المختلفة التي تهدد سلامة القارة. ومن السمات البارزة لهذا التحقيق هو أنه يتتبع مسار كل من الحروب "الساخنة" و"الباردة" في جميع أنحاء أفريقيا. وفي هذا الصدد، تتم دراسة الحروب "الساخنة" - النزاعات المفتوحة والنشطة - فيما يتعلق بأصولها وتقدمها وتأثيراتها على النسيج الجيوسياسي الأوسع. وفي الوقت نفسه، يتم استكشاف الحروب "الباردة" - التي تتميز بالتوترات الكامنة، أو الصراعات الكامنة، أو حروب بالوكالة - من حيث تأثيراتها الخفية على الاستقرار الإقليمي والعلاقات الدولية. وعلى وجه التحديد، ستقتفي النشرة أثر التطورات في جمهورية الكونغو الديمقراطية (DRC)، والصومال، وجمهورية أفريقيا الوسطى (CAR)، وليبيا، والسودان، وشمال غرب وجنوب غرب الكاميرون، لبحث الديناميات الاجتماعية والسياسية المعقدة داخل هذه المناطق المثيرة للجدل.

يهدف هذا البحث إلى الخروج بفهم دقيق للمشهد الأمني في أفريقيا من خلال استكشاف هذه الشبكة المعقدة من العوامل. ويتم التركيز بشكل خاص على تطبيق وفعالية مختلف آليات حل النزاعات، والحفاظ على السلام في البيئات المضطربة، والتعمق في تحليل التهديدات التي تشمل التحديات الأمنية التقليدية وغير التقليدية. وهذا بدوره يساعد في صياغة سياسات واستراتيجيات أكثر فعالية في إدارة الصراعات وتعزيز السلام الدائم في جميع أنحاء القارة.

حركة الشباب الصومالية:
الإضعاف، وليس القضاء.

بدايةً، تجدر الإشارة إلى أن البعثة الانتقالية الأفريقية في الصومال (ATMIS) هي مهمة دولية قوامها 20 ألف فرد (عسكريون وشرطيون ومدنيون) بتفويض من مجلس السلام والأمن الأفريقي، وباشرت مهامها في أبريل 2022. خلفت البعثة الانتقالية الأفريقية في الصومال بعثة الاتحاد الأفريقي إلى الصومال، التي عملت في الصومال لأكثر من 15 عاماً (2007-2022) وتم إنشاؤها لدعم إنشاء جيش وطني صومالي قادر، وقوة شرطة محترفة، ومؤسسات اتحادية. وتضم قوتها التي يبلغ قوامها 20 ألف جندي قوات من أوغندا وبوروندي وجيبوتي وإثيوبيا.
وباستخدام العبوات الناسفة المحمولة على المركبات (VBIEDs) والمفجرين الانتحاريين، هاجم مقاتلو حركة الشباب معسكر بولو- ماريز التابع للبعثة الانتقالية الأفريقية في الصومال، على بعد 120 كيلومتراً (75 ميلاً) جنوب غرب مقديشو، العاصمة الصومالية. وفي هذه العملية، قتل المهاجمون العديد من جنود الجيش الديمقراطي الشعبي الأوغندي المتمركزين في قوة حفظ السلام. وكالة أنباء أسوشيتد برس

وينبغي أن يُنظر إلى الهجوم على خلفية الهجمات المتكررة لحركة الشباب على البعثة الانتقالية الأفريقية في الصومال والجيش الوطني الصومالي والمؤسسات الحكومية وعلى أنه عملية انتقامية ضد الهجمات الناجحة الأخيرة التي شنها الجيش الوطني الصومالي وميليشيا الشباب المناهضة المعروفة باسم مكاويزلي بدعم من البعثة الانتقالية الأفريقية في الصومال والغارات الجوية الأمريكية. ويشير هجوم حركة الشباب على البعثة الانتقالية الأفريقية أن الجماعة أتقنت تطوير ونشر الأجهزة المتفجرة المحمولة على المركبات بهدف إحداث تأثير مميت.
وتواصل حركة الشباب، منذ تأسيسها كفرع لتنظيم القاعدة في عام 2006، شن هجمات جريئة في القرن الأفريقي وخارجه، بما في ذلك من خلال منظمتها البديلة حركة الشباب في موزمبيق، للتصبح بذلك وريث تنظيم القاعدة في القرن الأفريقي. كما تمكن التنظيم من التفوق على الأجهزة الأمنية والاستخباراتية بعدة خطوات، وذلك باستخدام أساليب الجهاد الإلكتروني، والأجهزة المتفجرة، والعملات المشفرة، والتسلل إلى المجتمعات المحلية. ولا يمكن لوكالات مكافحة الإرهاب أن تكون راضية عن الاستجابة لتهديدها. وكالة أنباء أسوشيتد برس

الكاميرون:
الاختطاف في 2020 نتيجة صراع نشأ عام 1961

في الكاميرون، لا يزال التمرد الذي بدأ عشية الاستقلال مستمراً حتى الآن، والمعروف باسم حرب أمبازونيا (المأخوذة من خليج أمباس) أو الحرب الأهلية الكاميرونية. اشتد الصراع منذ عام 2016، تزامناً مع حول الحكومة إلى استخدام وسائل أكثر قمعية في جهودها لقمع التمرد والدعوة إلى الاستقلال. وبدلاً من ذلك، فقد أدى استخدام التدابير المتطرفة إلى زيادة تكتيكات المتمردين القتالية، مما جعل احتمالات السلام أبعد من أي وقت مضى.

وآخر ما في القضية الكاميرونية هو اختطاف ثلاثين امرأة من قبل الانفصاليين في المنطقة الشمالية الغربية الناطقة باللغة الإنجليزية في الكاميرون، حيث تم اختطاف نساء "مسنات" من قبل إرهابيين مدججين بالسلاح "في قرية كيجوم كيكو بعد يوم من الاحتجاج على الضرائب الشهرية التي يفرضها انفصاليو ثيكلا. وقال دينيس أومغبا بومبا، رئيس المرصد الوطني للإعلام التابع لوزارة الاتصالات، إنه تم إطلاق سراحهن مساء 23 مايو، بعد ثلاثة أيام من اختطافهن.

وهكذا يبدو أن هذا الصراع يحمل السمة المميزة للحروب الأهلية طويلة الأمد، حيث تتجلى آثاره المدمرة في نسف مؤشرات التنمية (الطرق والمؤسسات الحكومية والصحة والتعليم والزراعة وإنتاج الغذاء)، وهلاك أكثر من 3000 شخص، ونزوح 750 ألف شخص وأكثر من 1.3 مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. ومما يبرز حجم المأساة أن التقارير الصادرة عن عمليات الاختطاف والقتل والتعذيب باتت مألوفة إلى حد غير مسبوق، مما أدى إلى انتشار الخوف وعدم الثقة وعدم الاستقرار السياسي في شمال غرب وجنوب غرب الكاميرون. ولا شك أن الوضع مهيأ للحوار، وقد تؤدي مشاركة الشركاء الخارجيين إلى نتائج أكثر مصداقية من الحوار الوطني الكبير (2017) والحوار الوطني الكبير (2019) الذي تهيمن عليه الحكومة. إيه بي، فرانس 24، إيه إن، آي سي جي.

المركز الافريقي للتنمية والاستثمار

Center for Africa Development & Investment